السلطات السعودية توسّع رقابتها على الأصوات الحقوقية



خلال عام 2026، طلبت السلطات السعودية من شركة "ميتا" تقييد 327 حسابًا وصفحة. واستجابت الشركة لجميع الطلبات، فحجبت 199 حسابًا وصفحة داخل السعودية، وأزالت 128 حسابًا بالكامل. كما طالت القيود منصة "إكس"، حيث حُجب ما لا يقل عن مئة حساب، فيما امتدت الإجراءات إلى محتوى على "يوتيوب"، وتقارير عن تقييد حسابات على "سناب شات" و"تيك توك."

في هذا السياق، أعلنت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إلى جانب أربع منظمات أخرى، توجيه رسائل إلى شركات "ميتا" و"إكس" و"غوغل" و"سناب" و"تيك توك"، مطالبةً برفع الحجب والكشف عن الطلبات الحكومية والأسس القانونية التي استندت إليها، إلى جانب توفير آلية للاعتراض. وأشارت المنظمات إلى أنها لم تتلقَّ أي رد من الشركات حتى نشر البيان.

حجم القمع في هذه الإجراءات يكمن في أنه لا يستهدف منشورًا بعينه فحسب، بل تُحجب حسابات كاملة، ويُحرم جمهور واسع من أرشيف من المواد الصحافية والحقوقية..